



تنمية قدرات السلطات المحلية في إدارة المال العام
*Strengthening Local Government
Capacities in Public Financial
Management*

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

المحتوى



- القسم الأول: نظرة عامة على مفاهيم الرقابة وأنواعها
- القسم الثاني: رقابة وزارة الداخلية والبلديات
- القسم الثالث: التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- سيتمكن المشاركون من معرفة:
 - مفاهيم الرقابة أنواعها
 - ماهية التدقيق والفرق بينه وبين الرقابة.
 - معرفة أنواع الرقابات التي تمارس على البلديات.
 - المسؤوليات والعقوبات التي قد يتعرض لها الموظفون ورئيس وأعضاء المجلس البلدي.
 - فهم صلاحيات التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

القسم الأول

● مفاهيم الرقابة وأهميتها

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- الرقابة والتدقيق: المفهوم والأنواع
- أنواع الرقابات الممارسة على البلديات
- العقوبات

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- الرقابة والتدقيق مفاهيم أساسية تتعلق بالمالية العامة.
- يطبقان في كل عمليات الموازنة وخارج الموازنة
- الهدف:
 - حسن التنفيذ
 - انتظام الإجراءات وتوحيدها
 - تطبيق القانون
 - الوصول الى النتائج المتوخاة.
- ليسا مقتصرين على الهيئات العامة في التطبيق والنتائج والآليات.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



• تشكل الرقابة والتدقيق الداخليين عنصرين أساسيين في إجراءات حسن تنفيذ الموازنة وفي انتظام عملياتها.

• يقدم التدقيق الخارجي للبرلمان، والمواطن، والمكلف الضريبي رأياً مستقلاً حول حسن تنفيذ العمليات الجارية باسمهم. وهو يتأكد من نظامية وقانونية العمليات ويزود أيضاً الإدارات بالتوصيات الآيلة إلى تحسين وفعالية إدارة المالية العامة

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

تمهيد



• ما هي أنواع الرقابة وبماذا تختلف عن بعضها؟

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- الرقابة الداخلية: نظام لضبط النشاط
- مطلب يزداد إلحاحاً في القطاع العام
- الرغبة بالسيطرة تدريجياً على المخاطر التي ترمي بثقلها على الأنشطة العامة
- نشر ثقافة وأدوات الرقابة الداخلية التي تتعلق بشكل أساسي بالوظائف المالية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- ما من تعريف معروف عالمياً لمفهوم الرقابة الداخلية.
- إنما تبرز ممارسات وتطبيقات تستوحي من النموذج السائد: نموذج لجنة رعاية المؤسسات
- تطورت الرقابة الداخلية بدايةً في القطاع الخاص
- لكنها أصبحت أكثر أهمية في القطاع العام .

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- إن الهدف الأساسي للرقابة الداخلية هو تقديم أداة فعالة للمدراء من أجل مساعدتهم على السيطرة على المخاطر التي تنقل نشاطهم ، وبالتالي تعزيز عملية بلوغ الأهداف
- في إطار إدارة المالية العامة، ترتبط هذه الأهداف بهمين أساسيين:
 1. **التقيد بالقانون**، ولاسيما على صعيد إجراءات الموازنة العامة، والإجراءات المحاسبية والضريبية.
 2. **أداء الإدارة** التي تتمحور حول الإدارة من خلال الأداء

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

وفقا للتعريف المنتشر على المستوى الدولي، إن الرقابة الداخلية هي مجموعة الأنظمة التي يختارها العاملون ويطبقها المسؤولون على المستويات كافة من أجل التحكم بسير عملهم وأنشطتهم. إن هذه الأنظمة مخصصة لتقديم ضمان معقول ومنطقي لتحقيق أهداف المنظمة. وتعود للمدراء مسؤولية الرقابة الداخلية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- إنه نظام يومي، دائم، وتطوري.
- وفقا للمعايير، يمكن تجميع أهداف المؤسسة العامة في أربع فئات:
- التقيد بالقوانين، والأنظمة، والإجراءات الداخلية
 - فعالية وفاعلية الإدارة
 - مصادقية المعلومات الداخلية والخارجية
 - حماية الأصول

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- المسؤول الأول: المدير الأساسي للمنظمة (الأمين العام، مدير الإدارة المركزية، مدير محلي).
- أي أن كل مدير تشغيلي مكلف بسياسة الرقابة الداخلية على وحدة أو وحدات العمل التي تخضع له وفقا للتراتبية الإدارية والتشغيلية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

ينبغي إشراك كافة أفراد طاقم العمل، وينبغي أن يكون هؤلاء فاعلين في
عملية الرقابة الداخلية:

- الإدارة العليا
- الإدارة المتوسطة
- المتمرسين التشغيليين (من كافة المراتب)

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة
ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- انتشار حديث نسبيا إنما سريع لوظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام
- وظيفة لمساعدة المدراء في القطاع العام على تحسين عمليات الإدارة التي يقومون بها والسيطرة على المخاطر التي يواجهونها.
- الرغبة بالعمل بطريقة منهجية ومهنية
- التدقيق الداخلي: وظيفة تزداد مهنية وحرفية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة
ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- التدقيق الداخلي هو وظيفة معروفة على المستوى الدولي
- وتستند هذه الوظيفة إلى المعايير المهنية (معهد المدققين الداخليين)

- إن قواعد معهد المدققين الداخليين تعرّف التدقيق الداخلي

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- إن التدقيق الداخلي هو نشاط يقوم به مجلس مستقل وموضوعي يعطي المؤسسة أو المنظمة تأكيدا وضمانا حول مستوى الضبط في عملياتها، ويقدم لها النصائح لتحسينها، ويساهم في خلق القيمة المضافة.
- إنه يساعد هذه المنظمة على بلوغ أهدافها من خلال استعمال مقارنة نموذجية ومنهجية لتقييم عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، وإدارة المؤسسة، ومن خلال تقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها.

المصدر: معهد المدققين الداخليين

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

ما لا يعد تدقيقاً داخلياً:

– التدقيق ليس عملية تفتيش

– التدقيق ليس عملية مصادقة

تتم المصادقة على صحة الحسابات (من الناحية القانونية) لكن التدقيق الداخلي يعطي ضماناً وتأكيداً معقولاً حول نوعية الحسابات (قبل المصادقة عليها) ويقوم بصياغة التوصيات لتحسينها.

– لا يعني التدقيق ممارسة الرقابة الداخلية

يهدف التدقيق الداخلي بشكل خاص إلى تقييم نوعية سياسة الرقابة الداخلية ويسعى لتحسينها من خلال إعطاء التوصيات. لكن لا يحق له تطبيق الرقابة الداخلية التي يتحمل مسؤوليتها المدير.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- إن معايير التأهيل تحدد المتطلبات الخاصة بوظيفة المدقق الداخلي
- أما معايير العمل فتحدد طرق تنظيم التدقيق الداخلي وعمله
- من أجل اعتماد مرجع مشترك للتدخل
- من أجل ضمان الموضوعية والمهنية أمام طالب التدقيق
- من أجل تسيير المهام وفقاً لمنهجية دقيقة مهما كان هدف التدقيق

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

• من هو المدقق؟

إنه شخص متخصص في معالجة المعلومات التي تساعد المدير على السيطرة على المخاطر بشكل أفضل، والعمل بفعالية أكبر، من أجل بلوغ أهدافه

• ما ليس عليه المدقق:

- مفتش
- مصادق على الحسابات
- شرطي
- قاض



تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

إن التدقيق الخارجي في المالية العامة يعتبر ضرورة عملية وسمة أساسية في النظام الديمقراطي حيث يتمتع المواطنون بالقدرة على مراقبة استعمال الأموال العامة بشكل قانوني ومفيد.

يعتبر التدقيق الخارجي عملاً قديماً، وتتميز بنواح متنوعة وفقاً للتقاليد الإدارية، والقانونية، والمالية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

التدقيق الخارجي

- تدقيق تجريه هيئة معينة تعينها الدولة وتتمتع باستقلالية كبيرة.
- نتحدث هنا عن تدقيق الأجهزة العليا للرقابة المالية في كل دولة.
- يشبه التدقيق الداخلي من ناحية أسلوب العمل والمعايير المتبعة.
- المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة " انتوساي".
- وفقاً لتعريف الإنتوساي إن التدقيق الخارجي هو عبارة عن نظام:
 - يهدف إلى الكشف عن:
 - ✘ الإنحراف عن المعايير
 - ✘ خرق مبادئ الشرعية، والفعالية، والفاعلية، والإقتصادية في الإدارة المالية.
 - من أجل
 - ✘ التمكن من اتخاذ التدابير التصحيحية
 - ✘ مساءلة المسؤولين عن أعمالهم
 - ✘ بهدف الحصول على تعويض
 - أو اتخاذ التدابير الخاصة للتنبيه لهذه المخالفات أو جعل ارتكابها أكثر صعوبة.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

معايير التدقيق الخارجي

- معايير الإنتوساي للرقابة والتدقيق
- تشبه معايير القطاع الخاص ولكنها أقل تحديدا بسبب تنوع حالات وأوضاع مؤسسات التدقيق العليا.
- كما وضعت الإنتوساي قانون أدبيات خاص بها عام 1998،
- مبادئ تتعلق بصفات المدقق واستقلاليتته وكفاءته وموضوعيته واستقامته وسر المهنة.

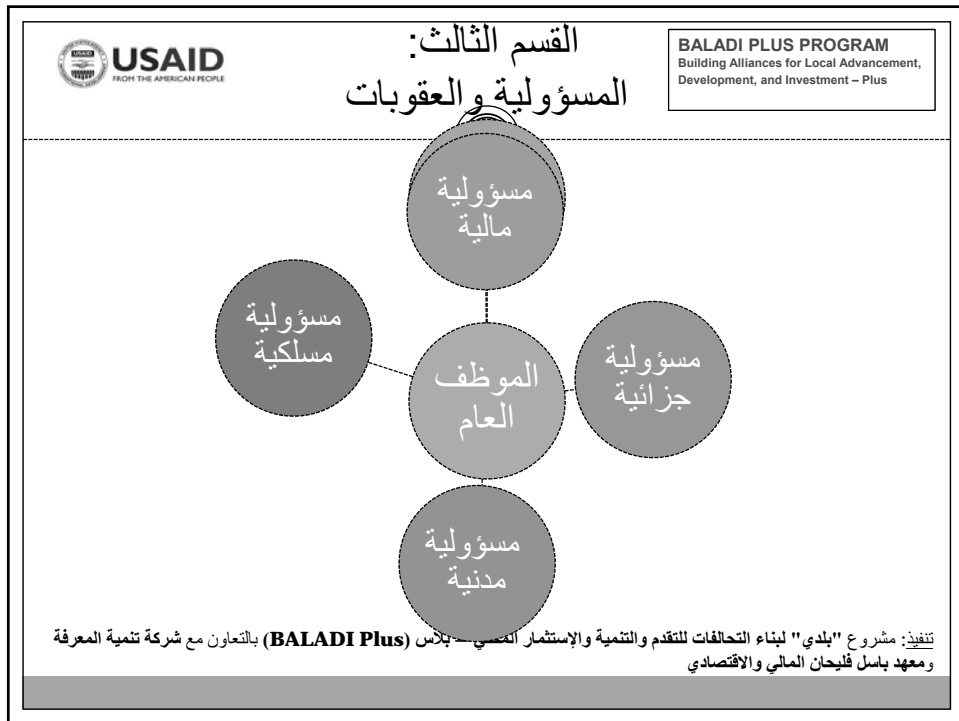
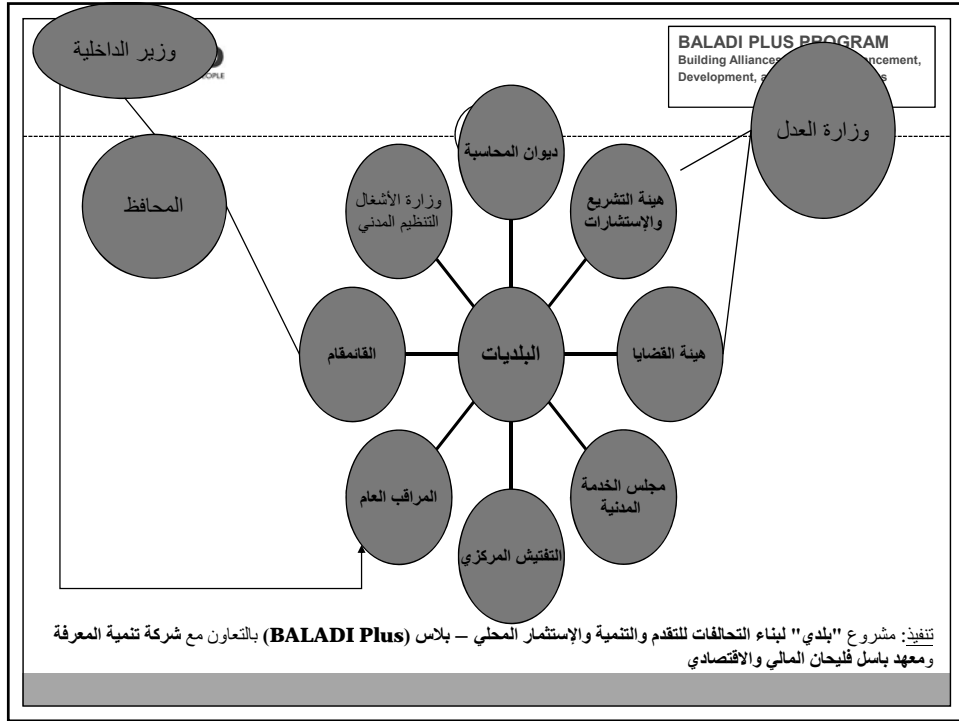
تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- تختلط أحيانا مع التدقيق الخارجي لكنها تختلف عنه في الآلية والنتائج
- تشمل مواضيع واختصاصات أكثر.
- تتخذ صفة التحقيق والإستقصاء والإحالة على المحاكم
- تترافق مع إمكانية المعاقبة

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- الرقابة والتدقيق: المفهوم والأنواع
- الرقابات الممارسة على البلديات
- العقوبات

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- الرقابة والتدقيق: المفهوم والأنواع
- الرقابات الممارسة على البلديات
- العقوبات

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- **المسؤولية المالية:** تنطبق على متولي القبض والدفع وهي:
 - شخصية على أموالهم الخاصة
 - × قد تكون شكلية نسبة الى صلاحيات محدودة ولكنها واضحة.
 - × تتعلق أيضاً بالمخالفات المالية.
- **المسؤولية الجنائية:** جرائم منصوص عليها في قانون العقوبات وتعلق بجرائم الوظيفة:
 - الرشوة، الإختلاس،
 - هدر المال العام والإضرار به

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- **المسؤولية السياسية:** غامضة وتتعلق أحياناً بالملاءمة، وهي تظهر بشكل جلي في العمليات الانتخابية.
- **المسؤولية المدنية:** إلزام من أضر أو إختلس مالمأ عاماً بوجوب إعادة هذا المال.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

العقوبات التأديبية



- تطبيق على رئيس المجلس البلدي أو نائبه أو العضو الذي يتولى أعمال السلطة التنفيذية.
- **الفئة الأولى:**
 - التنبيه.
 - التأنيب.
- **الفئة الثانية:**
 - التوقيف عن العمل لمدة لا تتجاوز السنة.
 - الإقالة.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- تفرض عقوبات الفئة الأولى بقرار من وزير الداخلية.
- تفرض عقوبات الفئة الثانية بقرار من الهيئة التأديبية الخاصة.
- يحال رئيس المجلس البلدي أو نائبه أو العضو الذي يتولى أعمال السلطة التنفيذية على الهيئة التأديبية الخاصة بقرار من وزير الداخلية بعد إجراء تحقيق تتولاه وزارة الداخلية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- لا يمكن ملاحقة الرئيس أو نائبه أو العضو البلدي جزائيا من أجل جرم يتعلق بمهامهم إلا بناء على موافقة المحافظ الخطية.
- إذا صدر قرار ظني أو حكم بدائي بحق رئيس البلدية أو نائب أو أحد الأعضاء جاز كف يده بقرار من المحافظ، حتى صدور الحكم النهائي.
- إذا اتهم أحد هؤلاء بجناية أو ظن به بجنحة شائنة، وجب كف يده بقرار من المحافظ حتى انتهاء الدعوى.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- إذا صدر بحق أحد هؤلاء حكم (مير)م بجناية أو بجنحة شائنة يعتبر مقالا حكما وتعلن الإقالة بقرار من المحافظ.
- إذا صدر بحق أحد هؤلاء مذكرة توقيف غيابية كانت أو وجاهية بجناية أو بجنحة شائنة، اعتبر مكفوف اليد حكما اعتبارا من تاريخ المذكرة.
- إذا استردت مذكرة التوقيف أو أخلي سبيله يعود حكما إلى ممارسة أعماله إن لم يكن قد أوقف بجناية أو بجرم شائن.
- يعود للنياية العامة حق وصف الجرم، الملاحق به رئيس البلدية أو نائبه أو أحد الأعضاء وما إذا كان ناشئا عن مهام البلدية أو غير ناشئ عنها.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

• القسم الثاني: رقابة وزارة الداخلية والبلديات

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

1 - الوصاية

- تخضع بعض قرارات المجلس البلدي لتصديق القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية
- يمارس الرقابة الإدارية كل من القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية والبلديات.
- يرسل رئيس البلدية قرارات المجلس البلدي الخاضعة للرقابة إلى سلطة الرقابة الإدارية المختصة، مباشرة، خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها، على أن يبلغ نسخة عنها إلى المراجع التسلسلية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

القائمقام

- التصديق على بعض مقررات المجلس البلدي:
- تخضع لتصديق القائمقام القرارات التالية:
 - الموازنة البلدية ونقل وفتح الإعتمادات
 - الحسابات القطعية
 - تحديد معدلات الرسوم البلدية ضمن الحدود المنصوص عنها في قانون الرسوم البلدية
 - شراء العقارات أو بيعها التي لا تزيد قيمتها عن المائة مليون ليرة ودفاتر الشروط الخاصة العائدة لها.
 - عقود الإيجارات عندما تزيد بدلاتها السنوية عن العشرين مليون ليرة في البلديات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة وعن العشرة ملايين ليرة بالنسبة للبلديات الأخرى، ولا تتعدى في الحالتين الأربعين مليون ليرة
 - المساعدات عندما تزيد القيمة الإجمالية للمساعدات في السنة عن العشرة ملايين ليرة.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- إجازة صفقات اللوازم والأشغال والخدمات عندما تزيد قيمتها عن ثلاثين مليون ليرة ولا تتجاوز الثمانين مليون ليرة وتصديق دفاتر الشروط الخاصة العائدة لها.
- إجازة الأشغال بالأمانة وشراء اللوازم بالفاتورة عندما تتجاوز كلفتها عشرين مليون ليرة ولا تزيد عن خمسين مليون ليرة.
- تسوية الخلافات والمصالحات.
- قبول أو رفض الهبات والأموال الموصى بها المرتبطة بأعباء.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- دعوة المجلس البلدي الى الإنعقاد
- حضور جلسات المجلس البلدي وإدراج إحدى المسائل على جدول الأعمال:
- تسجيل وتختيم جميع السجلات الرسمية ودفاتر الإيصالات العائدة لبلديات القضاء:

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

تمرين



- ما هي شروط وحدود صلاحيات الحلول؟
- هل يستطيع القائمقام أو المحافظ ممارسة الحلول إذا صدر قرار بلدي صريح بعدم الموافقة على عمل معين؟

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- سلطة الحلول:
- إذا تمّع المجلس البلدي أو رئيس المجلس عن القيام بعمل من الأعمال التي توجبها القوانين والأنظمة، يحق للقائمقام أن يوجه الى المجلس البلدي أو الى رئيسه أمراً خطياً بوجوب التنفيذ خلال مهلة تعين في هذا الأمر الخطي. فإذا انقضت المهلة دون التنفيذ يحق للقائمقام، بعد موافقة المحافظ، أن يقوم بنفسه بذلك، بموجب قرار معلل يسجل في سجل قرارات المجلس البلدي ويخضع لتصديق سلطة الرقابة الإدارية المختصة.
- كما يحق للقائمقام أو المحافظ ممارسة سلطة الحلول إذا تمنعت إحدى البلديات الأعضاء عن تنفيذ قرارات مجلس الإتحاد.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

سلطة إيقاف تنفيذ قرارات المجلس البلدي

إن حق القائمقام في إيقاف تنفيذ قرارات المجلس البلدي هو حق شامل لا يقتصر على المقررات الخاضعة لتصديقه، بل يشمل جميع مقررات المجلس البلدي.

• هذا الحق مقيد بالشروط التالية:

- أن يكون قرار إيقاف التنفيذ مستنداً لأسباب أمنية فقط.
- أن يكون إيقاف التنفيذ بصورة مؤقتة.
- أن يتم إيقاف التنفيذ بقرار معلل.
- أن هذا القرار قابل للطعن أمام مجلس شوري الدولة.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

المحافظ

التصديق على بعض مقررات المجلس البلدي:

تخضع لتصديق المحافظ القرارات التالية:

- شراء العقارات أو بيعها التي تزيد قيمتها عن مائة مليون ليرة ودفاتر الشروط العائدة لها
- عقود الإيجار التي تزيد بدلاتها السنوية عن أربعين مليون ليرة.
- إجازة صفقات اللوازم والأشغال والخدمات عندما تزيد قيمتها عن ثمانين مليون ليرة وتصديق دفاتر الشروط الخاصة العائدة لها.
- إجازة الأشغال بالأمانة وشراء اللوازم بالفاتورة عندما تتجاوز قيمتها خمسين مليون ليرة.
- تخصيص ملك بلدي لمصلحة ماء، بعد أن يكون مخصصاً لمصلحة عامة.
- إنشاء الأسواق وأماكن السباق والمتاحف والمستشفيات والمسكن الشعبية ومصارف النفايات وأمثالها.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- دعوة المجلس البلدي الى الإنعقاد:
- حضور جلسات المجلس البلدي وإدراج إحدى المسائل على جدول الأعمال:
- سلطة إيقاف تنفيذ قرارات المجلس البلدي: وذلك وفقاً لنفس آلية إيقاف القائمقام قرارات المجلس.
- لا يمكن ملاحقة رئيس البلدية أو نائبه أو أي عضو بلدي جزائياً من أجل جرم يتعلق بمهامهم إلا بناءً على موافقة المحافظ الختية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- التصديق على بعض مقررات المجلس البلدي:
- القرارات التي يتألف منها نظام عام.
- القروض. (قيدت فيما بعد بقانون)
- تسمية الشوارع والساحات والأبنية العامة وإقامة النصب التذكارية والتماثيل.
- إنشاء الوحدات البلدية وتنظيمها وتحديد ملاكها واختصاصاتها وسلسلة رتب ورواتب موظفيها.
- إنشاء إتحادات تضمّ عدة مجالس بلدية للقيام بأعمال مشتركة ذات نفع عام.
- تعويضات رئيس ونائب رئيس البلدية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

● إسقاط الأملاك البلدية العامة إلى أملاك بلدية خاصة، وتعتبر أملاكاً بلدية عامة الطرقات والفضلات الواقعة ضمن نطاق البلدية باستثناء الطرق الدولية.

● دفتر الشروط العام لصفقات اللوازم والأشغال والخدمات.

● دفتر الشروط العام لبيع أملاك البلدية.

● إلزام المستفيدين من مشروع انمائي أنجزت دراسته، المساهمة في التكاليف.

● التنازل عن بعض العائدات البلدية الآنية والمستقبلية للمقرض أو للدولة.

تنفيذ مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

● تولية المحافظ أو القانمقام أعمال المجلس البلدي المنحل.

● تحديد الحد الأعلى لأرصدة الصناديق البلدية

تنفيذ مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



• القسم الثالث: التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

1- التفتيش المركزي



• انشاؤه ونطاق عمله :

- انشئ التفتيش المركزي لدى رئاسة مجلس الوزراء
- يحتوي على عدة مفتشيات عامة منها المفتشية العامة المالية كما ألحقت ادارة المناقصات به.
- يخضع له في الحقل المالي جميع الوزارات ومعظم المؤسسات العامة والبلديات، باستثناء أعمال السلطين التنفيذية والتقريرية لدى البلديات.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



يتولى التفنيش المركزي:

- مراقبة الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات بواسطة التفنيش على اختلاف أنواعه.
- السعي الى تحسين اساليب العمل الإداري.
- ابداء المشورة الى السلطات العامة.
- تنسيق الأعمال المشتركة بين الإدارات العامة.
- القيام بالدراسات والتحقيقات والأعمال التي تكلفه بها السلطات.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي



- وضع برنامج عمل وتكاليف خاصة.
- التدقيق ووضع تقارير.
- اصدار قرار من هيئة التفنيش بفرض عقوبات تأديبية (تأنيب وحسم الراتب...)
- اصدار توصيات وارشادات.
- تقبل قرارات التفنيش اعادة النظر أمام هيئة التفنيش نفسها والنقض أمام مجلس شورى الدولة.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- 1- ترأب إدارة التفتيش المركزي وتفتيش الإدارات العامة والبلديات فيما يتعلق بكيفية قيامها بالمهام الموكولة إليها. وترأب وتفتش المؤسسات العامة وفقاً للشروط التي تنص عليها أنظمتها الخاصة.
- 2- ترأب وتفتش الموظفين التابعين للإدارات العامة والبلديات فيما يتعلق بكيفية قيامهم بالواجبات والمسؤوليات المترتبة عليهم. وترأب موظفي المؤسسات العامة وتفتشهم وفقاً للشروط التي تنص عليها أنظمتها الخاصة.
- 3- يجري التفتيش وفقاً لبرامج سنوية واستثنائية وبناء على تكاليف خاصة.
- 4- توضع البرامج السنوية في شهر كانون الأول من كل سنة بعد استشارة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات المختصة.
- ويجب أن تؤمن هذه البرامج تفتيش جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات مرة في السنة على الأقل.
- 5- توضع البرامج الاستثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- 6- تصدر التكاليف الخاصة:
 - أما عن رئيس إدارة التفتيش المركزي في جميع الحالات.
 - وأما عن رئيس مجلس الخدمة المدنية إذا كان الأمر يتعلق بأحد الموظفين.
 - وأما عن رئيس ديوان المحاسبة أو المدعي العام لدى الديوان إذا كان الأمر يتعلق بتفتيش مالي.
 - وأما عن الوزير أو المدير العام ضمن نطاق الإدارة التابعة له.
- 7- تبلغ التكاليف الخاصة إلى المفتشية العامة التي يعينها الأمر بواسطة رئيس إدارة التفتيش المركزي الذي عليه أن يعطيها الأولوية على برامج التفتيش السنوية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

1- يعرض رئيس إدارة التفتيش المركزي تقارير التفتيش على الهيئة في خلال شهر من تاريخ تقديمها له.

2- تتداول الهيئة في التقرير وتفرض، مباشرة، بحق الموظفين الدائمين جميع العقوبات التأديبية من الدرجتين الأولى والثانية المنصوص عليها في المادة 55 من نظام الموظفين باستثناء انزال الدرجة وانزال الرتبة والصرف من الخدمة والعزل.

- أما بالنسبة للموظفين الموقتين والمتعاقدين والمستخدمين والاجراء. فيمكن للهيئة أن تفرض عليهم، مباشرة، جميع العقوبات التأديبية الواردة في القوانين والأنظمة الخاصة بهم، باستثناء انزال الدرجة وانزال الرتبة والصرف والعزل.

• وإذا لم تنص هذه القوانين والأنظمة الخاصة على عقوبات تأديبية، طبقت بحق هؤلاء سلسلة العقوبات الواردة في المادة 55 من نظام الموظفين.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

• وللهيئة، بعد فرض العقوبات التأديبية المقتضاة:

- أن تحيل المسؤول على المجلس التأديبي المختص
- ان تقرر احالته أمام ديوان المحاسبة
- ان تطلب من المدعي العام التمييزي ملاحقته جزائياً، ولا يتوجب لهذه الاحالة أو الملاحقة أخذ موافقة السلطة الإدارية

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- يعمل التفتيش على الكثير من الملفات ذات الصلة بالصفقات العامة.
- يتقاطع عمله في الكثير من الملفات مع عمل النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة.
- يحيل المخالفين أمام ديوان المحاسبة لمحاكمتهم.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- ان البلديات الخاضعة حكماً لرقابة مجلس الخدمة المدنية حالياً هي:
 - بلدية بيروت
 - بلدية طرابلس
 - بلدية بعيدا
 - بلدية زحلة
 - بلدية صيدا
 - بلدية النبطية
 - بلدية بعلمك
 - بلدية حلبا
- كما أن أي تعديل في عدد المحافظات زيادةً أو نقصاناً من شأنه أن يعدل في البلديات الخاضعة حكماً لرقابة مجلس الخدمة المدنية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والإستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

المهام الأساسية لمجلس الخدمة المدنية هي:

- الصلاحيات التي تنيطها به القوانين والأنظمة في ما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم وتعويضاتهم، ونقلهم وتأديبهم وصرفهم من الخدمة، وسائر شؤونهم الذاتية.
- السعي الى رفع مستوى الموظفين المسلكي، لاسيما عن طريق إعدادهم للوظيفة وتدريبهم أثناء الخدمة.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

تتولى مصلحة المراقبة والدراسات جميع القضايا العامة المتعلقة بأنظمة الموظفين وكل من يعمل في خدمة الادارات والمؤسسات العامة والبلديات التي تخضع لرقابة المجلس لجهة:

- أ- إبداء الرأي في قانونية التعيينات.
 - ب- درس جميع شؤون الموظفين الذاتية ومراقبة معاملاتهم ولا سيما:
 - التثبيت من كفاءتهم المسلكية وسيرتهم ضمن الوظيفة وخارجها.
 - درس اقتراحات التثبيت والتدرج والترقية والترفيه.
 - استخلاص النتائج من تقارير التفتيش المركزي المتعلقة بالموظفين وبجميع الأشخاص الخاضعة معاملاتهم لمراقبة المجلس.
 - إنهاء الخدمة لعدم الكفاءة أو لعدم الأهلية أو للعجز الصحي.
- وبصورة عامة جميع المعاملات المتعلقة بالشؤون الذاتية للموظفين والأشخاص الخاضعة معاملاتهم لمراقبة مجلس الخدمة المدنية.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

- ان موافقة كل من التنظيم المدني والبلدية المعنية ملزمة لإقرار مشاريع تخطيط الطرق وتقويمها وتوسيعها وإنشاء الحدائق والمساحات العامة ووضع التصاميم العائدة للبلدة والمخطط التوجيهي العام، ومع مراعاة أحكام قانون الاستملاك، وفي حال اختلاف الرأي بين البلدية والتنظيم المدني يبت مجلس الوزراء بالموضوع بصورة نهائية.
- باستثناء بلدي بيروت وطرابلس وفي الأماكن التي لم تنشأ فيها اتحادات وأجهزتها الهندسية تجري جميع المعاملات الفنية الهندسية، خاصة البلديات في المكاتب الفنية لفروع التنظيم المدني في الأفضية.
- أما المعاملات الفنية التي يقتضي استصدار مراسيم بشأنها لتصبح نافذة فتجرى في المديرية العامة للتنظيم المدني.

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

• شكراً لإنتباهكم

تنفيذ: مشروع "بلدي" لبناء التحالفات للتقدم والتنمية والاستثمار المحلي – بلاس (BALADI Plus) بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي